الخاص فان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم وليس
كلما تحقق نقيض الخاص تحقق نقيض العام فيكون فيلزم
كون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وهو المطلوب ونقلع
بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين
نقيضهما تباينا اما وجه كون لا اجتماع النقيضين اعم من
الانسان فظاهر لصدقه عليه وعلى غيره واما وجه التباين
بينهما بين نقيضهما فهو ان اجتماع النقيضين لاستحالته لا
يستحيل صدق شيء عليه وصدقه على شيء فان الصدق
يستلزم الوجود ويمكن جوابه باخذ القضية حقيقية وقد
نسخ لي في اوان التحرير وجه حسن وتقضي مقدمته وهي
ان كل مفهوم في نفس الامر لا يخلو عن النقيضين والا يلزم
ارتفاع النقيضين فيهما وهو مستحيل بالضرورة
فاجتماع النقيضين مفهوم من المفهومات فهو في نفس
الامر اما انسان او ليس بانسان والاول باطل بالضرورة
والثاني اما ان يوخذ على طريق السلب البسيط والعدولي والثاني ني
باطل لخلاف توقف الشيء الصفة لشيء في نفس الامر تقتضي وجوده
فيها ضرورة اقتضا اتصاف الشيء بالشيء في ظرف وجود
الموصوف فيه والاول يقضي الى ان لا يثبت العموم بين
نقيضهما فانه عبارة عن التصادق ولو جزئيا من احد الطرفين فين
الاات فيقال مرادهم من اثبات العموم بين نقيضهما اثباته
في الجملة ولا شك ان النقيضين يصدق بينهما التصادق
على طريق الفرض دون نفس الامر وهو حاصل والحاصل
الممكن العام عام من الممكن الخاص فكل لا ممكن عام لا ممكن
خاص وكل لا ممكن خاص اما واجب لا ممتنع فكلاهما ممكن
عام فكل لا ممكن عام ممكن عام انتهى المقصود وقد قيل
في

فان ثبوت

٥٦

في الجواب بمنع بطلان النتيجة بنا على تجويز صدق احد
النقيضين على الاخر كاللامفهوم والمفهوم فان الثاني
محمول على الاول ولا تناقض فان هذا الحمل حمل عرضي
وحمل اللامفهوم على نفسه حمل اولي ويشترط في التناقض
اتحاد نحو الحمل كما سياتي في المتن اقول يلزم المحذور
المستحيل وهو صدق النقيضين على شيء واحد من
جهة واحدة بحمل واحد فان صدق النقيضين على شيء
واحد الوصف العنواني على افراده ضروري ومن افراد
اللاممكن العام ما يصدق عليه مفهومه بالحمل العرضي
فكيف يحمل عليه نقيضه اعني الممكن بهذا الحمل ولم يفرق
القائل بين المفهوم والافراد فان مفهوم اللامفهوم يصدق
عليه المفهوم بالضرورة في نفس الامر واما افراده فلا
يصدق عليه المفهوم في نفس الامر واما كذلك مفهوم
مفهوم اللاممكن يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة
ولا يصدق على افراده الفرضية مفهوم الممكن العام
في نفس الامر ثم اقول ان الافراد الفرضية للاممكن العام
مستحيل الوجود في نفس الامر فبعد فرض وقوعه يجوز
ان يستلزم صدق النقيضين في نفس الامر فبعد فرض
وقوعه يجوز ان يستلزم صدق النقيضين في نفس الامر
بناء على استلزام المحال للمحال فيصح النتيجة على طريق الحقيقة
فان قلت لا نسلم استلزام كل محال محالا كما قال
بعض المحققين ان هذا ليس عاما بل اذا كان بينهما علاقة
قلت ان العلاقة مسلمة هاهنا وهي علاقة اللزوم
فانا نعلم بالضرورة ان كلما فرض خروجه من عالم العدم الى
عالم الوجود فهو ممكن عام بان لا يكون احد طرفيه ضروريا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)